العالم بعد تداعيات جائحة كورونا: دراسة للتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية

د. أسامة فاروق مخيمر

أستاذ العلوم السياسية المساعد– كلية السياسة والاقتصاد– جامعة بني سويف

مستخلص

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم الآثار الأمنية والسياسية والاقتصادية المترتبة على انتشار جائحة كورونا في معظم دول العالم. وقد سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على ما أحدثته جائحة كورونا من آثار، باعتبارها تهديد مفاجئ غير تقليدي وغير عسكري، يدخل في نطاق ما يعرف بقضايا الأمن الشامل أو الواسع، ولا تصنف ضمن قضايا وتهديدات الأمن العسكري التقليدي (مفهوم الأمن الضيق). وهذا أمر متفق عليه بين الدارسين، وقد تناولت الدراسة الأبعاد الأمنية ثم السياسية ثم الاقتصادية بالترتيب وضعا في الاعتبار أن البعد الأمني تصدر المشهد بمنظوره الشامل والواسع ليتضمن البعدين السياسي والاقتصادي. وقد أوضحت الدراسة الفرق المفاهيمي بين المرض والوباء والجائحة. ومما لاشك فيه أن جائحة كورونا سلطت الضوء على جوانب أمنية جديدة منها دور الجيوش في التعامل مع جائحة غير مسبوقة في آثارها. كما طرحت قضايا سياسية جديدة على المستوى العالمي مثل الفراغ في القوى العالمية وطرح تصورات لنظام عالمي جديد. أما على الجانب الاقتصادي فقد أثرت جائحة كورونا بشكل سلبي غير مسبوق على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول، ما جعلها واحدة من أقوى الكوارث تأثيرا مقارنة مع أزمة "الكساد الكبير" (١٩٢٩–١٩٣٣)، والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال.

(ISSN: 2536 - 9555)

وقد خلصت الدراسة الى أنه رغم أن جائحة كورونا تدخل في تصنيف قضايا الأمن الشامل بتعريفه الواسع غير التقليدي، وجاءت في توقيت تسود فيه مفاهيم العولمة وانفتاح الحدود وسرعة الاتصال، وتراجع دور الدول نسبيا لصالح ظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية، وهو ما قالت به النظرية الليبرالية، إلا أن سلوك وتصرفات الدول تجاه جائحة كورونا خالف كل ما سبق، وجاء، على العكس، متوافقا مع مقولات ومبادئ النظرية الواقعية التي سادت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحقبة الحرب الباردة. حيث أغلقت الدول الحدود وتقوقعت على نفسها، وظهر التعاون بينها في حدوده الدنيا؛ حتي بين دول الاتحاد الواحد مثل الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة). وأصبحت الدولة هي سيدة الموقف تتخذ من الإجراءات ما تراه مناسبا لحماية سلامة وأرواح مواطنيها. وبالتزامن مع ذلك ارتفعت الانتقادات للمنظمات الدولية بالعجز والتقصير، ومنها على وجه الخصوص منظمة الصحة العالمية. كما زاد التوتر بين أكبر قوتين على الساحة الدولية، الولايات المتحدة والصين وتصاعدت الاتهامات المتبادلة بين البلدين بما يذكر بالعودة الى أجواء حقبة الحرب الباردة. وربما لوساد نمط تعاوني أو تنسيقي أكبر على الساحة الدولية لكان بالإمكان التعامل مع الجائحة بشكل أكثر فعالية وإيجابية. وقد خلصت الدراسة الى أن جائحة كورونا برهنت على عدم وجود حد فاصل قاطع بين المقولات النظرية والسلوك العملي التي نادت بها النظرية الواقعية، وتلك التي تخص النظرية الليبرالية على الساحة الدولية؛ ذلك أن الأمر يعتمد على نوعية القضية المطروحة على الساحة الدولية وتوقيتها ودرجة شدتها ومصالح الدول إزاء كل ذلك، هو ما سيدفع الدول إلى الأخذ بما يناسبها من نظريات وسلوك يحقق مصالحها.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا– النظرية الواقعية– النظرية الليبرالية– النظام العالمي– الولايات المتحدة– الصين– البنك الدولي– الحرب الباردة.

COVID-19-Realism- liberalism- New World Order- The United States of America- China- The International Bank– Cold War

Abstract:

The main objective of the study is to assess the international security, political and economic implications of COVID-19 pandemic on the world. The study sought to highlight the effects of COVID-19 pandemic as a sudden, unconventional and non-military threat, falling within the scope of what is known as comprehensive or broad security issues, and not classified as conventional military security issues and threats (narrow security concept).

The study concluded that, although the COVID-19 pandemic interferes with the broad, unconventional definition of comprehensive security issues, the concepts of globalization, openness of borders and speed of communication, and the relative decline in the role of States, in favor of the emergence of new actors in the international arena, as the liberal theory has said, However, the conduct of States vis-à-vis the COVID-19 pandemic ran counter to all of the above and, on the contrary, the conduct of the states was compatible with the principles of the realist theory that prevailed after the end of the Second World War and the Cold War era. States have closed borders and cracked down on themselves. Their cooperation was minimal; even among the single Union States, such as the European Union (27). The State has come to take action as it deems appropriate to protect the safety and life of its citizens. In parallel, criticism of disability and default by international organizations, in particular WHO, has risen.

The study concluded that the COVID-19 pandemic demonstrated that there is no definitive distinction between the theoretical statements and practical behavior advocated by realist theory and those of liberal theory in the international arena; It depends on the quality, timing, severity and interests of States in the international arena, which will lead States to adopt appropriate theories and behavior in their own interests.

(ISSN: 2536 - 9555)

مقدمة

ظهر فيروس "كوفيد– ١٩" في ديسمبر ٢٠١٩ في مدينة وُوهان بمقاطعة هوبي الصينية، ثم انتشر بسرعة في مناطق أخرى داخل الصين ومنها إلى باقي دول العالم. وقد تم تصنيف فيروس كوفيد–١٩ أو "كورونا" وهو الاسم المشتق من الشكل التاجي للفيروس، باعتباره جائحة من قبل منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠ بعد اجتياح المرض معظم دول العالم. وحتي هذه اللحظة توجد تفسيرات مختلفة لنشأة الفيروس ومصدره الأصلي وسط اتهامات متبادلة بين أكبر قوتين في العالم الولايات المتحدة والصين في هذا الشأن؛ ما جعل الموضوع مادة خصبة لزيادة التوتر القائم بين البلدين.

وقد أثرت الجائحة بشكل كبير وغير مسبوق على العديد من الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية العالمية وأحدثت تغييرات هائلة في الأبعاد العملية والنظرية. وسوف تستمر آثار جائحة كورونا تحت البحث والتحليل في مختلف المجالات لسنوات قادمة.

إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة الى تقييم أثر جائحة كورونا على الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية على الساحة الدولية. فقد مثلت الجائحة تهديدا غير تقليدي وغير عسكري كبير وغير مسبوق في آثاره السلبية. وتتمثل إشكالية الدراسة في السؤال البحثي الرئيسي وهو: إذا كانت جائحة كورونا قد جاءت في وقت سادت فيه قيم العولمة والانفتاح والتعاون الدولي، كما أنها تندرج أمنيا تحت مقولات ومبادئ الأمن الشامل الذي نادت به النظرية الليبرالية ومفهومها للأمن الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة، فهل تصرفت الدول بناء على مقولات تلك النظرية من تعاون واعتماد متبادل وتنسيق بين الدول وبروز دور الفاعلين الجدد مثل المنظمات الدولية الخ أم أنها لجأت إلى المقولات والمبادئ والسلوكيات التي تبنتها النظرية الواقعية التي سادت في حقبة الحرب الباردة؟ ولماذا؟

وسوف تستعين الدراسة بمدخل القوة في تحليل العلاقات الدولية الذي لا يعتقد بوجود توافق مستمر في المصالح القومية الأساسية للدول الأطراف في النظام السياسي الدولي، وهو الأمر الذي ينتج عنه سلوك صراعي يعتمد على القوة، ويقصد بها القوة القومية بمفهومها الشامل المتكامل، وبكافة عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية[١].

تحديد المفاهيم:

تعد التفرقة بين المرض والوباء والجائحة أمر هام في دراستنا،لأنه يوجد خلط فيما بينها، وقد فرقت الأدبيات بين المصطلحات الثلاثة كما يلي[٢]:

أولاً: **المرض** Disease

يعرف بأنه حالة غير طبيعية تصيب الإنسان أو الحيوان أو النبات، وتؤدي إلى حدوث خلل واضح في قدرته على أداء وظائفه الطبيعية. وعادة يصاحب المرض مجموعة من الأعراض التي تدل عليه. ويكون هناك مسببات للمرض، أي واحد أو مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى ظهور المرض، وتتنوع عمل المسببات بين العوامل البيئية، والعوامل الوراثية. بناء على ما سبق، يعد فيروس كورونا المستجد، الفيروس المسبب لمرض كوفيد-١٩، وسمي الفيروس بالمستجد لأنه تم اكتشافه جديدًا، ولم يكن موجودًا قبل ظهوره في نهاية عام ٢٠١٩.

ثانياً: **الوباء Epidemic**

هو انتشار مفاجئ وسريع لمرض ما بين عدد كبير من الأفراد في نفس الوقت، وفي رقعة جغرافية معينة، فوق معدلاته المعتادة. كما يعرف الوباء أيضا بأنه انتشار مرضي معد بين سكان منطقة كبيرة أو مساحة جغرافية كبيرة. فمصطلح الوباء لا علاقة له بخطورة المرض، بل إنه يتعلق بمدى انتشاره الجغرافيا. جدير بالذكر أن منظمة الصحة العالمية هي الجهة المنوط بها إعلان مرض ما كوباء، وليس هناك معيار معين لذلك، مثل رقم محدد من الوفيات أو الإصابات، أو عدد البلدان المتأثرة بهذا المرض، التي يجب الوفاء بها. فعلى سبيل المثال، لم تعلن منظمة الصحة العالمية عن فيروس كورونا سارس الذي

(ISSN: 2536 - 9555)

تفشي عام ٢٠٠٣ باعتباره وباء بالرغم من إصابة ست وعشرين دولة به، بينما أعلنت عن كوفيد-١٩ كوباء عالمي في مارس ٢٠٢٠.

ثالثاً: الجائحة Pandemic

هي انتشار وباء على نطاق شديد الاتساع يتجاوز الحدود الدولية، أي إن الجائحة يصل مداها الجغرافي إلى عدة دول أو قارات حول العالم، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية فالجائحة هي انتشار مرض جديد عبر العالم. ونتيجة الاتساع الجغرافي لانتشار كوفيد-١٩ في دول العالم أجمع وقاراته، أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بأنه "يمكن تصنيف مرض كوفيد-١٩ الآن على أنه جائحة، "لم يسبق مطلقا أن شهدنا انتشار جائحة بسبب فيروس كورونا". ويذكر أن مرض "أنفلونزا الخنازير" الذي انتشر عام ٢٠٠٩ كان آخر مرض تم توصيفه من جانب المنظمة كجائحة عالمية؛ حيث أصاب قرابة ربع سكان العالم.

تقسيم الدراسة:

سوف تبدأ الدراسة أولا بالتغيرات الأمنية التي نتجت عن جائحة كورونا، ثم تنتقل الى التغيرات في الجوانب السياسية ثم أخيرا الجوانب الاقتصادية.

أولا: التغيرات في الجوانب الأمنية

أجمعت الأدبيات على أن الأزمات الكبرى حول العالم مثل الحروب والأوبئة والأزمات الاقتصادية الطاحنة مثل الكساد العالمي وغيرها عادة ما تُحدث تغيرات هامة وجذرية، وتدفع نحو وقوع تغيرات في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الخ، وسلطت الدراسات الضوء على ما أحدثه وباء الطاعون الذي ضرب القارة الأوروبية في القرن الرابع عشر الميلادي وتحديدا في عام ١٣٤٧ من أضرار، حيث تسبب في مقتل قرابة ٢٠ مليون شخص في أوروبا خلال (قرابة نصف سكان القارة الأوروبية) خلال خمس سنوات. هذا الحدث الذي أثر بشكل كبير وغير بقوة طريقة التفكير وشكل نهاية حقبة العصور الوسطي وبداية ما عرف بعصر النهضة[٣].

وقد شهد العالم فيروسات وبائية عديدة لكن أكثرها شراسة في التاريخ المعاصر كانت الإنفلونزا الإسبانية التي اجتاحت أنحاء العالم بين شهري سبتمبر ١٩١٨ وأبريل ١٩١٩، حيث بدأ انتشار الفيروس في الولايات المتحدة، ثم تفشى في أوروبا قبل أن يمتد إلى العالم كله. وحصدت الجائحة آنذاك أرواح ما يقارب ٥٠ مليون شخص فيما أصيب بها نحو ٥٠٠ مليون شخص حول العالم. هذا الفيروس الوبائي الشرس، قتل أكثر بخمسة أضعاف عدد الذين أودت بحياتهم الحرب العالمية الأولى، وكان سريع التفشي، إذ كان ينتقل عن طريق الرذاذ وكانت أعراضه مشابهة للإنفلونزا الموسمية المعتادة(٤).

أما جائحة كورونا التي بدأت من الصين في ديسمبر ٢٠١٩، فمن الواضح أن مظاهر العولمة مثل سرعة وسهولة المواصلات والاتصالات، ساعدت على سرعة انتشارها داخل الدول وعلى الصعيد العالمي، وانتقال تأثيراتها المدمرة التي طالت جميع جوانب الحياة تقريبا. لقد لفتت الجائحة الأنظار إلى طبيعة الأوبئة العالمية كتهديد غير تقليدي للأمن على المستويين المحلي والعالمي، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في مفاهيم الأمن ونظرياته، حيث مثلت جائحة كورونا تهديدا غير تقليدي للأمن تطلب استجابات وردودا غير تقليدية مناسبه له.

جائحة كورونا بين مفهوم الأمن الضيق للنظرية الواقعية والأمن الواسع للنظرية الليبرالية

سيطرت النظرية الواقعية التي تتبنى المفهوم العسكري الضيق للأمن على مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩١). وتعتبر تلك النظرية أن القوة خاصة القوة العسكرية، هي محور السياسات الدولية. وقد وضع المؤسس الحقيقي للنظرية الواقعية "هانز مورجنثاو" في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام)، مبادئ هذه النظرية في العقلانية والمصلحة والبقاء باعتباره الهدف الأول للسياسة الخارجية للدول، وأن المصالح تتحدد وفق شروط القوة وليس وفقا للقواعد الأخلاقية. فالأمن وفقا لهذه المدرسة هو أمن الدولة State Security، أي أنه ينصرف إلى الحفاظ على إقليم الدولة وتماسكها الاجتماعي واستقرارها

(ISSN: 2536 - 9555)

السياسي، وتعتمد الدولة على قدراتها وإمكاناتها وأدواتها العسكرية الوطنية لتحقيق ذلك الأمن. ويسمو البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية الخ، كما يسمو أمن الدولة (الأمن القومي) على سواه من المستويات لمفهوم الأمن (الأمن الإقليمي والأمن الدولي)[٥]. فالمدرسة الواقعية ترى أن الأمن الدولي هو علاقات الأمن فيما بين (الدول)، ويختفى فيها الأمن الكوكبى Global، ويتوارى مفهوم الأمن الإقليمي ويضيق ليختزل في مفهوم البقاء ويزدهر في ظل مناخ الصراع والتوتر والحرب[٦]. ومن هذا المنطلق تعتقد النظرية الواقعية بوجود عدم توافق في المصالح القومية الأساسية للدول في النظام الدولي، وأن تناقضات المصالح هي التي تنتج الصراعات الدولية وتؤدي الى وقوع الحروب[٧].

من جانب آخر، نجد أن المدرسة الواقعية لم تهتم بدراسة تأثير الأوبئة أو الأمراض المعدية على أمن الدول، حيث وجهت جل اهتمامها إلى أمن الدولة (الأمن القومي) الذي تحتل فيه التهديدات العسكرية أولوية متقدمة. وظل أغلب منظري الواقعية يرفضون كل محاولات إعادة تعريف الأمن، بحيث يصبح أكثر اتساعا ويتضمن الأمن الإنساني بما يشمله ذلك من التهديدات الوبائية وظل مصدر التهديد الأساسي وفقا النظرية الواقعية هو التهديد الخارجي القادم بشكل رئيسي من الدول الأخرى[٨].

وقد حظي مفهوم الأمن القومي باهتمام خاص لدى لكل الدول، على اعتبار أن ذلك الأمن يقصد به كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية وكيان الدولة وفقدان ثقة الجماهير بالنظام السياسي، سواء بفعل قوى خارجية أو داخلية، وسواء تم ذلك التهديد بطريق مباشر أو غير مباشر[٩]، حيث تنقسم تهديدات الأمن القومي إلى تهديدات داخلية وإقليمية ودولية[١٠]. وإذا نظرنا إلى حالة دراستنا وهى جائحة كورونا فسيتضح أنها مثلت تهديدا للأمن القومي للدول على المستويات الثلاثة.

اذن يمكن القول إن جوهر وأساس مفهوم الأمن لدي النظرية الواقعية هو الأمن القومي للدولة، وتعد الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، كما أن

تحقيق مصالح الدولة والحفاظ على وجودها وبقائها هو محور ارتكاز كل سياسات النظرية الواقعية أخذا في الاعتبار أن الدولة تعيش في مجتمع أو نظام دولي لا تتوافق فيه المصالح؛ وهنا تكون القوة العسكرية بشكل خاص والقوة بمختلف أدواتها بشكل عام هي الوسيلة لتحقيق مصالح الدولة وضمان بقاءها واستمرارها. ويغلب على العلاقات الدولية وفقا للنظرية منطق صراعي يقوم على تعظيم مصالح الدول باستخدام قوتها، والاستئثار بالمكاسب في حين يغيب نمط التعاون بين الدول.

غير أن مجموعة المتغيرات الهائلة التي صاحبت نهاية الحرب الباردة، مثل سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، وانهيار حلف وارسو ١٩٩١عام، وسقوط الاتحاد السوفيتي رسميا في نهاية عام ١٩٩١، والزيادة الهائلة في فعالية دور الفاعلين الدوليين، وحدوث انفراجه في العلاقات في منطقة الشرق الأوسط بعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وبداية مبادرات تعاون بين دول حوض البحر المتوسط شماله وجنوبه أسفرت عن عقد مؤتمر برشلونة في عام ١٩٩٥ الخ مثل كل ذلك تحديا قويا لمفهوم الأمن الضيق العسكري الذي تبنته النظرية الواقعية، بمرتكزيه الأساسيين وهما: الدولة، والبعد العسكري للأمن.

جاءت نهاية الحرب الباردة بفكر جديد هو مفهوم الأمن الشامل comprehensive security بمعنى تعدد جوانب الأمن واتساع مفهومه. فقد شهد حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة سجالا فكريا قويا حول طبيعة مفهوم الأمن ومكوناته وهو ما انصب على محاولة توسيع مفهومه التقليدي ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع. اتضح ذلك الفكر في مقولات النظرية الليبرالية التي سادت في أعقاب نهاية الحرب الباردة وتقوم على عكس ما قامت عليه المدرسة الواقعية. فجوهر المدرسة الليبرالية هو **أولا:** المفهوم غير العسكري للأمن **وثانيا:** تضاؤل دور الدولة في تحقيق الأمن. فالمدرسة الليبرالية تعتمد على اقتراب جديد واسع للأمن يشمل قضايا واهتمامات وفاعلين لم يكن لهم دور يذكر في ظل المدرسة الواقعية التي سيطرت في مرحلة الحرب الباردة. ويمكن إيجاز أهم

(ISSN: 2536 - 9555)

المقولات التي قامت عليها تلك النظرية في أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي. فهناك العديد من الفاعلين مثل المنظمات الدولية، والمؤسسات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. وأن التعاون بين الدول أمر ممكن، بل ومطلوب في ظل تشابك العلاقات والمصالح الدولية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء علاقات الاعتماد والمنفعة المتبادلة. وأن الأمن متعدد الجوانب، ولا يقتصر على الجانب العسكري فقط.

وقد رأى بعض الباحثين ضرورة توسيع نطاق مفهوم الأمن، وأنه في الإمكان تطوير حقل الدراسات الأمنية دوليا لتتم دراسته عبر رؤية متعددة الجوانب ثقافيا ومعرفيا بحيث يشمل قائمة واسعة من الموضوعات مثل الأبعاد الاقتصادية والإيكولوجية للأمن، والإرهاب وتجارة المخدرات وبناء المؤسسات والتسلح النووي ومراقبة ونزع السلاح والاستراتيجية النووية(١١).

وبالتالي فإن تحقيق الأمن لا يقتصر على زيادة القوة العسكرية، إنما يتعداها إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية واتصالات ومعلومات الخ. وأن قوة الدولة لا تتمحور حول قوتها القومية مقارنة بقوة الدول الأخرى، بل تقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني وليس في علاقتها بثروة مجتمعات أخرى. فتبادل المنافع وحرية التجارة والأفكار تشكل أهم ركائز النظرية الليبرالية(١٢). وقد ذهبت أدبيات العلاقات الدولية إلى أنه يمكن قياس نفوذ الليبرالية من خلال انتاجها لأعمق اتجاهين في السياسة الدولية وهما: أولا، انتشار الديمقراطية،كمفهوم واتجاه على الدول أن تسلكه. وثانيا: عولمة الاقتصاد العالمي(١٣).

وقد ظهرت روافد متعددة للنظرية الليبرالية من بينها المدرسة الاقتصادية ومن أبرز روادها روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الذي جعل التنمية مرادفا للأمن، ورأى أن هناك علاقة مباشرة بين درجة الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول(١٤). والمدرسة الليبرالية الجديدة التي ترى أن التعاون بين الدول ينشأ ويتطور من خلال تأسيس معايير ومؤسسات وأنظمة، وأن إزالة الحواجز من طريق التبادل التجاري بين الدول سوف يعزز فرص التعاون الدولي القائم على

مبادئ السوق الحر[١٥]. والمدرسة النسوية التي تري أن الممارسة الفعلية للسياسات الدولية عانت من تجاهلها لوجهة النظر النسوية (النسائية)، وأن رؤية التيار الذكوري malestream للعلاقات الدولية أدي إلى اضطراب العلاقات الدولية وأن زيادة المشاركة النسوية يمكن أن يحقق المزيد من الأمن الاستقرار في العلاقات الدولية[١٦]. ومدرسة دراسات السلام التي ترى من ضمن مبادئها أن السلام مدعاه للاستقرار والتنمية عكس الحروب، وأن النزعة العسكرية في عدد من الثقافات تسهم في ميل الدول لاستخدام القوة في العلاقات الدولية. وقد أدي ظهور مدرسة دراسات السلام إلى توسيع الدراسات الأمنية لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي تجاهلتها المدرسة الواقعية[١٧].

لقد ساهمت نهاية الباردة على المستوى النظري المفاهيمي كما اتضح لنا وعلى المستوى العملي بالدفع بمفهوم الأمن الشامل أو الواسع الى الواجهة. فمع نهاية الحرب الباردة ظهرت مجموعة جديدة من القضايا إلى بؤرة الاهتمام مثل الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، حقوق الإنسان، تدهور البيئة، الهجرة، تدفق اللاجئين، الديمقراطية، الأمراض الفتاكة المعدية (مثل الإيدز، السارس)، الجريمة المنظمة، الصراعات العرقية والدينية، تفكك الدول...الخ وقد ساعدت العولمة Globalisation بما تحتويه من سرعة الانتقال والاتصال وتحويل العالم إلى قرية صغيرة، على سرعة انتشار تلك القضايا أو المشكلات وتفعيلها[١٨].

غير أنه من اللافت للنظر أنه رغم القائمة الطويلة من الموضوعات التي دخلت في نطاق المفهوم الموسع للأمن، فقد ظل ذلك المفهوم الموسع للأمن لا يتجاوز إلي حد كبير المفهوم الواقعي التقليدي نظرا لبقائه محصورا في المجال العسكري وبشكل أكثر تحديدا ضمن حالات العنف الفعلي أو المحتمل[١٩].

ويمكن القول إن جائحة كورونا مثلت اختبارا فعليا لسلوك وتصرفات الدول ووفقا لمقولات أي نظرية سوف تتصرف تلك الدول في ظروف الجائحة علما بأن الجائحة جاءت في ظل سيادة مقولات ومفاهيم النظرية الليبرالية في الجانب الأمني وغيره من الجوانب.

(ISSN: 2536 - 9555)

وتعد جائحة كورونا حالة نموذجية للتهديدات الأمنية بمفهومها الواسع، فهى تهديد غير تقليدي للأمن العالمي. ضرب فيروس "كوفيد-١٩" الغالبية العظمى من دول العالم، وشملت تأثيراته السلبية جميع جوانب الحياة، خاصة أن جهود الدول في التعامل معه انصبت على الإجراءات الوقائية والاحترازية التي تهدف إلى منع انتشار المرض خاصة بين التجمعات. ومن بين الإجراءات التي طبقتها الدول بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، تعطيل الدراسة في المداس والجامعات مع تطبيق نظام التعليم عن بعد، وإلغاء أو تأجيل الكثير من الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والثقافية والرياضية والعلمية والاقتصادية، وتطبيق نظم العمل عن بعد، وإغلاق المراكز الرياضية والترفيهية والتجارية، وتعليق الصلاة في دور العبادة. كما أغلقت دول العالم الحدود الجوية والبرية والبحرية[٢٠].

لقد مثل فيروس كورونا تهديدا للأمن الوطني والعالمي وفي مختلف القضايا والجوانب. ففي الجانب الصحي مثل الفيروس تهديدا للحق في الحياة، تجلى ذلك في التزايد السريع في أعداد الوفيات والمصابين به مع جانب نفسي ثقيل تمثل في الخوف من انتقال العدوى من المصابين إلى الأصحاء فظهرت مفاهيم التباعد الاجتماعي والعزل ولزوم المنزل الخ وهو الأمر الذي كانت له آثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل عدم توفر أمصال لمنع انتشار الفيروس، وعدم توفر أدوية لمعالجة المصابين. ونظرا لسرعة انتشاره، وضع الفيروس أعباء هائلة على النظم والمؤسسات الصحية في الدول، وهي في الأصل ضعيفة في كثير من الحالات. ولذلك فإن بعضها بدا مهددا بالانهيار في بعض الفترات.

ويمكن عند دراسة التغيرات الأمنية التي أحدثتها جائحة كورونا رصد العديد من القضايا منها: تهديد الأمن القومي والعالمي، وإعادة تقييم الفيروسات كسلاح بيولوجي، ودراسة الأثر العسكري غير التقليدي للفيروس، ودور الجيوش في مكافحة الأوبئة وهو ما سوف نتطرق اليه فيما يلي

١- تهديد الأمن القومي والعالمي

نجح فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في تهديد كلا من الأمن القومي للدول والأمن العالمي معا وبنفس الدرجة من التأثير والفعالية. وهذا من أهم ما ميز هذا الفيروس المستجد الذي تحول الى جائحة وبآثار سلبية على العالم لم يسبق لها مثيل. وقد خلصت بعض الدراسات[٢١] إلى أن تردد الدول في وضع الأوبئة في مقدمة تهديدات أمنها القومي ارتبط بعاملين رئيسيين هما الطابع الإقليمي الضيق لمناطق انتشار الأوبئة السابقة، مثل الإيبولا وغيرها، والتداعيات البسيطة نسبياً للأمراض الوبائية التي ظهرت في السابق وانتشرت على نطاق واسع، مثل إنفلونزا الطيور والخنازير مع وجود علاجات فعالة نجحت في الحد من نسبة الوفيات. في المقابل، أصابت جائحة كورونا معظم دول العالم في القارات الست، علاوة على أن معدل الإصابات والوفيات بسبب الفيروس، فاقت نظيراتها من النسخ السابقة من عائلة الفيروس نفسه، مثل سارس ومرس. وهو الأمر الذي قد يدفع دول العالم لإعادة النظر في إدراج الأمراض الوبائية لتكون في مقدمة تهديدات الأمن القومي للدولة[٢٢].

وبسبب التهديدات التي سببها فيروس كورونا للأمن القومي والعالمي معا، دعا عددا من الخبراء المرموقين في الدبلوماسية والعلاقات الدولية إلى إدراج عدد من القضايا مثل الأوبئة، وتغير المناخ، والانفجار السكاني، وموضوع صراع الحضارات، ودعوات الكراهية والتفرقة المؤدية إلى تصاعد التوتر داخل وبين المجتمعات، باعتبارها قضايا تمثل رسميا تهديدا للسلم والأمن الدوليين[٢٣].

وقد عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً في ١٠ أبريل ٢٠٢٠، بعد أربعة أشهر من اندلاع الأزمة، لمناقشة جائحة كورونا. وانقسمت الآراء السياسية حول انعقاد المجلس لمناقشة الموضوع؛ ففي حين عارضت الصين عقد الجلسة بحجة أن ذلك لا يدخل في صلاحيات مجلس الأمن، دعمته الولايات المتحدة. وجاء هذا الانقسام على الرغم من معدلات الإصابة بالجائحة بلغت وقتها نحو ١.٥ مليون شخص، وتسببه في وفاة حوالي ٩٠ ألف شخص في أكثر من ٢٠٠ دولة

(ISSN: 2536 - 9555)

ومنطقة[٢٤]. وهو ما يشير إلى أن سعي الدول لتحقيق مصالحها ورؤاها القومية، تغلبت على تحقيق المصلحة العالمية أو مصالح الدول الأخرى رغم ظروف الجائحة التي عانت منها كل دول العالم بدرجات متفاوتة.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، قد خاطب مجلس الأمن خلال جلسة انعقاده المغلقة في ١٠ أبريل ٢٠٢٠ عبر الفيديو، قائلا إن جائحة كوفيد-١٩ وبرغم أنها أولا وقبل كل شيء أزمة صحية، لكن آثارها بعيدة المدى ويمكن أن تهدد السلام والأمن الدوليين. وشدد الأمين العام، على الحاجة إلى تضامن متزايد إذا أراد العالم أن يجابه هذه الأزمة الصحية، التي وصفها بأنها أخطر اختبار منذ تأسيس هذه المنظمة. وحذر غوتيريش من أن "الوباء يشكل أيضا تهديدا كبيرا لصون السلم والأمن الدوليين- مما قد يؤدي إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعنف الذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير قدرتنا على مكافحة المرض"[٢٥].

وكان أنطونيو غوتيريش قد خاطب العالم للتوقف عن الحروب والتركيز على مكافحة جائحة كورونا قائلا "ضعوا حدا لمرض الحرب، وحاربوا المرض الذي يعصف بعالمنا. ويبدأ ذلك بوقف القتال في كل مكان. الآن. فهذا ما تحتاج إليه أسرتنا البشرية، الآن أكثر من أي وقت مضى.... لقد حان الوقت لوقف النزاعات المسلحة والتركيز معا على المعركة الحقيقية في حياتنا"[٢٦].

٢- إعادة تقييم الفيروسات كسلاح بيولوجي

لا يشك خبراء العلاقات الدولية والأمنية في أن الأسلحة النووية ستظل في مركز الصدارة في خطاب الأمن العالمي، وستبقى الدول المالكة للأسلحة النووية على ترساناتها النووية، بل ستظل الدول التي تسعى لامتلاك أسلحة نووية مصرة على مساعيها لتحقيق هذا الهدف. لكن الجديد هو أن بناء قوة دفاع بيولوجية دائمة سيصبح أحد مقتضيات الأمن القومي ضمن خطاب الأمن العالمي ما بعد جائحة كورونا[٢٧]. وقد دعا عسكريين أمريكيين وزارة الدفاع إلى النظر إلى تفشي

جائحة كورونا باعتباره جرس إنذار، وإجراء مراجعة رفيعة لمدى استعداد القوات الأمريكية للاستجابة لهذا النمط من الأخطار والكوارث(٢٨).

ومن المرجح أن تجري الدول الأطراف في المؤتمر التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية المقرر عقده في نوفمبر ٢٠٢١، عملية تقييم حول نشوء جائحة كورونا من وجهة نظر تتعلق بالأسلحة البيولوجية. وقد يشكل ذلك ضغوطا من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، مع وضع آليات إضافية للتحقق. علاوة على ذلك سيبدأ العالم بعد الجائحة في وضع نظام دفاع بيولوجي متعدد الأطراف، مع وضع آلية امتثال إجبارية لأحكامه بخصوص المعايير الوطنية لسياسات وتدابير والتزامات الوقاية من الجائحة(٢٩).

٣- دراسة الأثر العسكري غير التقليدي للفيروس

غني عن القول، أن الإدارات المتخصصة في جيوش العالم تدرس حاليا الأثر القوى والمؤثر بل الثورة التي أحدثها فيروس كورونا على مفهوم القوة وتحديدا القوة العسكرية، بهدف الاستفادة من تلك التجربة وزيادة الفرص والحد من المخاطر والتحديات في المستقبل سواء كانت من الفيروس نفسه أو السلالات المتحورة عنه. وقد عبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عن حقيقة الدخول في حالة حرب مع عدو غير تقليدي خلال مؤتمر صحفي لخلية الأزمة من البيت الأبيض بقوله "إننا في وضع جيد للانتصار في الحرب ضد وباء كورونا. نتعامل مع عدو غير مرئي لكننا سننتصر عليه"(٣٠). كما أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في شهر مارس ٢٠٢٠، أن بلاده ستتخذ إجراءات صارمة لمكافحة فيروس كورونا المستجد. مضيفا "نحن في حالة حرب صحية خطيرة وأنا أدعو كل المسؤولين والشعب إلى الاتحاد في مواجهة فيروس كورونا المستجد"(٣١). وهو ما يعني أن الدول دخلت في حالة حرب مع عدو غير مرئي بالعين المجردة لكن قوته هائلة وغير تقليدية وهو ما كانت تصوره أفلام الخيال العلمي منذ سنوات.

وللتأكيد على أهمية وخطورة ما فعله فيروس كورونا من أثر غير تقليدي ومؤثر للغاية يكفي أن نذكر ما أحدثه على سبيل المثال من مشكلة في حاملة

(ISSN: 2536 - 9555)

الطائرات الأمريكية "يو اس اس ثيودور روزفلت" في مارس ٢٠٢٠، وهى المشكلة التي أقيل بسببها قبطان الحاملة من منصبه؛ بعد تصريحه إن البحرية الأمريكية لم تفعل ما يكفي لوقف تفشي فيروس كورونا على متن الحاملة. كان القبطان بريت كروزير قد حذر من أن تفشي فيروس كورونا على متن سفينته يتسارع لأن أفراد الطاقم كانوا يعيشون في أماكن ضيقة. قائلا "لسنا في حالة حرب. لا ضرورة لأن يموت البحارة". وأشارت التقارير إلى أن ما لا يقل عن ١٠٠ شخص على متن السفينة أصيبوا الفيروس. وقد جرى عزل أفراد طاقم السفينة غير المصابين، وهم أكثر من ٤ آلاف شخص، في جزيرة جوام. وأعفت البحرية الأمريكية القبطان من الخدمة بتهمه تسريب تلك الرسائل والمعلومات عن الوضع الصحي لطاقم الحاملة لوسائل الاعلام(٣٢). ومن الواضح أن حاملة الطائرات كانت فعليا معطلة أو لا تعمل بكامل طاقتها؛ بسب تداعيات انتشار الفيروس بين طاقمها.

حاملة الطائرات الأخرى التي تعطلت عن أداء مهامها لنفس الظروف، كانت هي حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديغول، فقد أعلنت وزارة القوات المسلحة الفرنسية في أبريل ٢٠٢٠، إن فحوصا أظهرت أن أكثر من ثلث بحارة الحاملة مصابون فيروس كوفيد–١٩. وقالت الوزارة في بيان لها في منتصف شهر أبريل ٢٠٢٠، إن بعد اجراء اختبارات الكشف على ١٧٦٧ بحارا من المجموعة الجوية البحرية، غالبيتهم بحارة من حاملة الطائرات، جاءت اختبارات ٦٦٨ منهم إيجابية. وقد اضطرت "شارل ديجول" للعودة إلى فرنسا بسبب تلك الإصابات في صفوف طاقمها؛ مما يعني عمليا خروجها من الخدمة خلال تلك الفترة(٣٣). وفي منتصف شهر يناير ٢٠٢١ أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية أن حاملة الطائرات شارل ديجول ستنتشر في النصف الأول من عام ٢٠٢١ في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، لتكون هذه أول مهمة تقوم بها حاملة الطائرات الفرنسية منذ مطلع العام ٢٠٢٠ بعد اصابة طاقمها بفيروس كورونا المستجد(٣٤).

ويستخدم الخبراء مصطلح التعطّل التشغيلي Operational Disruption لوصف مثل هذا النوع من الحوادث؛ ومعناه توقف النشاط العسكري جزئيًا لسبب

ما، يؤدي إلى خروج الجنود أو المعدات العسكرية من وضعية الخدمة. وقد كشفت التعطلات التشغيلية التي تسببت فيها جائحة كورونا عن بعض نقاط الضعف في القوات المسلحة في الدول الكبرى. وفي كل مرة، تظهر فيها مثل نقاط الضعف هذه اتجهت أنظار الخبراء إلى تقييم الأداء العسكري والكفاءة التشغيلية عبر استخدام مقياس الفاعلية العسكرية(٣٥).

وتستخدم بعض الدراسات مصطلح القوة المعِطلة للدلالة على أن الوباء يمتلك مثل هذا المفعول المعوق الذي يجعله قادرا على الحد من الفاعلية العسكرية.. وتمارس قوة الوباء المعطّلة مفعولها المعطّل على الجيوش عبر ثلاث آليات هي(٣٦): **أولا**، مفعول التحييد Neutralizing Effect، وهو عملية إخراج الجنود، بما في ذلك الأسلحة والمعدات التي يشرفون عليها، من وضعية الخدمة أو النشاط. **ثانيا**، المفعول التعطيلى للوباء، فهي مفعول التقييد Restriction Effect، ويظهر من خلال الدور الذي تؤديه الأوبئة والأمراض المعدية في عرقلة حركة الجيوش وحرمانها من الأفضلية العملياتية والتكتيكية. **ثالثا**، مفعول التدمير Destructive Effect، وهو أشد أشكال التحييد مأساوية، ويتمثل في الوفاة بسبب العامل الممرض.

٤- دور الجيوش في مكافحة الأوبئة

أظهرت جائحة كورونا متغير هام وهو دور الجيوش في العمل على احتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا، جنبا إلى جنب مع الجهات والأجهزة والمؤسسات المدنية المختلفة. وتمتلك الجيوش قدرات هائلة تمكنها من التعامل مع الأوبئة، بجانب أن أفرادها مدربون على التعامل مع الأسلحة البيولوجية، كما تمتلك الجيوش المعدات الثقيلة والتجهيزات اللازمة للعمل داخل بيئة مصابة. وتحظى الجيوش بمؤسسات طبية ضخمة وقدرات بحثية كبيرة في المجالات الطبية المختلفة. علاوة على ما سبق، تمتلك الجيوش القدرات اللوجيستية التي تمكنها من نقل القوة البشرية والمعدات، بل ومستشفيات كاملة عبر أرجاء العالم في غضون أيام أو حتى ساعات(٣٧).

(ISSN: 2536 - 9555)

وقد أدي الانتشار السريع لجائحة كورونا مع عدم اليقين عالميا حول وسائل الانتشار، والتخبط حول طرق الوقاية والعلاج منه إلى ارتفاع عدد الوفيات الناتجة عنه، بالإضافة إلى العجز الذي أصاب المستشفيات المدنية في معظم دول العالم، مما يمكن أن نسميه صدمة تزايد أعداد العصابات والوفيات، ليس فقط في الدول النامية بل تزايدت الإصابات والوفيات في دول مثل: إيطاليا والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا على سبيل المثال وهي دول متقدمة في مجال الرعاية الصحية وتوجد بها أفضل المستشفيات ومؤسسات وأجهزة الرعاية الصحية وأكبر شركات الأدوية العالمية.

وتُرجع الدراسات استعانة الدول بالقوات المسلحة، في مكافحة وباء كورونا الي عدة أسباب منها(٣٨):

تطبيق الحجر الصحي: استدعت دول عديدة قواتها المسلحة، للمساهمة في تطبيق الإجراءات المشددة التي فرضتها الدول لمنع انتشار الجائحة مثل منع التجمعات، وتطبيق الآليات الاحترازية وحظر التجول الخ وبدأت أول مساهمة للجيوش في تطبيق الحجر الصحي الشامل في الصين، مركز انتشار المرض.

دعم القطاع الصحي: حيث لعبت القوات المسلحة أدوارا هامة في توفير الدعم للقطاع الصحي في دولها، بحكم ما تتمتع به من خبرات تقنية، أو قدرات لوجستية لإدارة الطوارئ والأزمات.

تنظيم العمليات اللوجستية الضخمة: تتمتع القوات المسلحة لأغلب الدول بميزة أساسية، وهي قدرتها على إطلاق عمليات لوجستية كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، إذ يتوفر لديها الكثير من القوى والمعدات علاوة على التدريب اللازم لنقل كميات كبيرة من الأشياء والمعدات من مكان إلى آخر وهو ما تم بالفعل حيث ساهمت القوات المسلحة حول العالم في انشاء مستشفيات ميدانية ونقل معدات وطواقم ومساعدات طبية داخل الحدود، وخارجها أيضا بهدف تقديم العون للدول الأخرى.

تصنيع المعدات والمستلزمات الطبية: حيث تملك الجيوش قدرات هائلة تمكنها من التعامل مع الأوبئة، والأزمات. وانتاج المستلزمات الطبية للوقاية والتعقيم. وفي الولايات المتحدة قام الرئيس دونالد ترامب باستخدام قانون الإنتاج الدفاعي في أواخر شهر مارس ٢٠٢٠، لمطالبة شركة جنرال موتورز بإنتاج المزيد من أجهزة التنفس، بسبب انتشار فروس كورونا في الولايات المتحدة، وذلك بعد تعثر المفاوضات معها للقيام بذلك بصورة طوعية.

القدرات الضخمة والتدريب العالي: تمتلك الجيوش قدرات هائلة تمكنها من التعامل مع الأوبئة، بجانب أن أفرادها مدربون على العمل في عالم من الأسلحة البيولوجية، وتمتلك الجيوش المعدات الثقيلة وتجهيزات الحماية الشخصية اللازمة للعمل داخل بيئة مصابة. وتحظى الجيوش بمؤسسات طبية ضخمة وقدرات بحثية يمكن تطبيقها على العلاجات التكتيكية والبحث عن لقاحات وعقاقير مسكنة. وأخيراً، تتميز غالبية المؤسسات العسكرية بثقافة الخدمة، مما يعني أن أفرادها سيكونون على استعداد للتضحية في مواجهة أخطار شخصية، مما يجعل من الجيوش في مثل هذه المواقف مزيجاً ثرياً من القدرات.

ثانيا: التغيرات في الجوانب السياسية

أحدثت جائحة كورونا تغيرات هامة في الجوانب السياسية وفي العديد من القضايا منها، فراغ القوة العالمي والتصورات لنظام عالمي جديد، والعلاقات الأمريكية– الصينية، والعولمة. سوف نتناولها فيما يلي

١– فراغ القوة العالمي والتصورات لنظام عالمي جديد

طرحت دراسات وكتابات مختلفة لمفكرين بارزين في العلاقات الدولية أفكار حول نشأة نظام عالمي جديد بعد جائحة كورونا. وهي في مجملها تؤكد على أنه من السابق لأوانه الاستدلال على الملامح الدقيقة لذلك النظام، لكنها اتفاق على أن ذلك النظام قيد التشكل منذ سنوات بما يعني أن بعض ملامحه الرئيسية بدأت فعليا تظهر وتكشف عن نفسها بشكل واضح. فالقوى الكبرى كافة انهمكت في مشاكلها الداخلية وباتت غارقة في ذاتها من أجل محاربة الجائحة التي صدمت

(ISSN: 2536 - 9555)

دول العالم بقوة. ويدرك الجميع عدم وجود دولة قوية واحدة منفردة، في النظام الدولي الراهن، تستطيع أن تقدم نموذجا للقيادة وقت الأزمات على المستوى العالمي. وفي ظل غياب قيادة أمريكية قادرة على التعامل مع الجائحة، مع ميل واضح لتخفيف أعباء مشاركتها في القضايا الدولية وقيادتها المنفردة للنظام العالمي خلال ثلاثة عقود (١٩٩٠-٢٠٢١)، هل سيشهد العالم بروز قوة عظمى جديدة تقود النظام العالمي الجديد[٣٩]؟ وأيا كانت التحليلات والآراء حول هيكل النظام الدولي وطبيعة نظام القطبية السائد فيه[٤٠]، والنظام الأحادي القطبية تحديدا وهل هو حقيقي أم مجرد لحظة تفسح المجال للقطبية المتعددة، أو كما قال عنه صامويل هنتنجتون "أحادي في قطبيته المتعددة"[٤١]، يرى بعض مفكري العلاقات الدولية، أن الإدارة الأمريكية لم تفقد السيطرة في التعامل مع الجائحة عالميا فقط، بل فقدت السيطرة في التعامل معها داخليا. فالرئيس دونالد ترامب فقد السيطرة على الفيروس حتى توفي أكثر من ٦٠٠ ألف أمريكي في عهده[٤٢]. لقد استحوذ موضوع مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة والإبقاء على زعامتها للنظام الدولي أمام الأحداث الكبرى بأهمية متزايدة لدى الباحثين خاصة أمام جائحة كورون، وما صاحبها من تخبط وعجز وبطء في مواجهة آثارها.

من جانب آخر، نجد أن الانسحاب الأمريكي من دور القيادة العالمية وتصدر المشهد العالمي، كانت له دلائل سابقة على ظهور جائحة كورونا. فقرار الرئيس الأمريكي جو بايدن بالخروج من أفغانستان قبل ١١ سبتمبر ٢٠٢١ أيا كانت الأوضاع على الأرض بين الحكومة وحركة طالبان لا يدل فقط على حالة من فقدان العود، وإنما على حاجة إلى بدء جديد لأمر ما[٤٣]. بل إن طريقة الخروج السريع من أفغانستان وما خلفته من فوضي واضطراب، فاجأ العالم بعد عقدين من التواجد الأمريكي في أفغانستان ولتعود حركة طالبان للساحة أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضي.

على صعيد آخر، دعت آراء إلى ايجاد توافق عالمي على مفهوم جديد للتهديدات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين، بحيث يتم تصنيف موضوعات مثل:

الأوبئة، والتغير في المناخ، والانفجار السكاني، وصراع الحضارات، والفقر العالمي، ودعوات الكراهية والتمييز بأنواعها الخ، على أنها تهديدات جدية وانشغالات ملحة للنظام الدولي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا؛ بما يستلزم صياغة "توافق عالمي وآليات أممية تعكس استجابة مناسبة لما تنطوي عليه تلك التحديات من مخاطر كونية جدية"(٤٤).

وترى وجهة النظر تلك أهمية تعبئة الرأي العام العالمي، على مستوى العالم كله، للضغط والمطالبة بتعديلات على ميثاق الأمم المتحدة، وتوسيع اختصاص مجلس الأمن ليشملها، لتستوعب تلك التحديات الجديدة وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معها، وأيضا إعادة صياغة مقاصد الأمم المتحدة، لتشمل في مقدمة أولوياتها شؤون الصحة العامة، إلى جانب شؤون الأمن الدولي والتنمية(٤٥). وينادي هذا الرأي بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر شامل، على غرار مؤتمر سان فرنسيسكو الذي أقر ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، للنظر في مثل تلك التعديلات على الميثاق وإقرارها. وأنه يجدر التفكير في ألا يسري حق استخدام الفيتو، على شؤون الصحة والمناخ والسكان(٤٦).

بمعني آخر، فإن هذا الرأي يعتبر أن العالم في أعقاب جائحة كورونا عام ٢٠٢١ في حاجة الى إعادة تشكيل هيكل ومفاهيم المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة لتستوعب، كما كان الحال عليه بعد الحرب العالمية الثانية، المتغيرات الجديدة على أرض الواقع وتتعامل معها، ليس فقط في الجوانب الأمنية والسياسية بل بشكل شامل ومنها الجانب الاقتصادي؛ ذلك أن الأوضاع الاقتصادية الخطيرة المتوقع مواجهتها في مختلف أنحاء العالم، والتي وصلت الى مستوى الشلل في العديد من جوانب الاقتصاد العالمي نتيجة جائحة كورونا، تتطلب إعادة نظر جادة في النظام الاقتصادي العالمي برمته، الذي قادته اتفاقيات "بريتون وودز" عقب الحرب العالمية الثانية، وهنا فقد يتطلب الأمر أيضاً الدعوة إلى "بريتون وودز" تنعقد لهذا الغرض(٤٧). إن تلك المطالب بإعادة النظر في المؤسسات الدولية الراهنة، ما كان ليحدث إلا مع توافر أمرين: **الأول**، هو وجود

(ISSN: 2536 - 9555)

خلل ظاهر وفشل واضح لم يستطيع النظام العالمي التعامل معه (كان اندلاع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من دمار وقتلى خلال الفترة ١٩٣٩– ١٩٤٥، ثم كان انتشار جائحة كورونا منذ يناير ٢٠٢٠ وما صحبها من خسائر في كافة المجالات)، **الأمر الثاني** هو ظهور فراغ واضح في القوة، نتيجة انسحاب وتراجع واضحين للقوة الأكبر في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية من مركز الإدارة أو الصدارة. ويلاحظ أن سياسة الانسحاب الأمريكي من مكانة الصدارة والقيادة العالمية تدريجيا لا يرتبط برئيس ما أو توجه سياسي إنما هو عدم القدرة الشاملة وخاصة سياسيا واقتصاديا على الاستمرار في موقع القيادة العالمي.

ومن اللافت للنظر أن خبراء ومتخصصين من داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قد نادوا بضرورة "المشاركة" في أعباء النظام العالمي ما بعد جائحة كورونا، بمعني أن يشارك العالم مع الولايات المتحدة في أعباء إدارة العالم لأن الشؤون العالمية لم تعد تحت هيمنة ولا تحكم أو الولايات المتحدة والغرب[٤٨]. ومفاد وجهة النظر تلك إنه سوف يتكون "وفاق عالمي" global concert of powers يتكون من ٦ أعضاء هي الصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا والولايات المتحدة، مشابه لذلك الذي تكون بعد عام ١٨١٥، أي بعد نهاية حروب نابليون بونابرت وتوقيع معاهدة فيينا ١٨١٥، حيث تكون الوفاق ذلك الوقت من كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا، واستطاع أن يحفظ السلم في ظل غياب قوة مهيمنة ووسط حالة من التنوع الأيديولوجي.

ذلك الوفاق العالمي يقترح أن يشارك فيه ٦ أعضاء هم الصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا والولايات المتحدة، حيث ستكون للديمقراطيات وغير الديمقراطيات مكانة متساوية، ويمثل أعضاء الوفاق معا ما يقرب من ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإنفاق العسكري العالمي، مع غض الطرف عن الاختلافات الأيدولوجية فيما بينها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يشجع على وجود حوار استراتيجي مستمر فيما بينها، الأمر الذي من شأنه كذلك أن يجذب

إلى الوفاق الدول الأكثر نفوذا، بصرف النظر عن نوع نظامها، وبالتالي فصل الخلافات الأيديولوجية عن المسائل التي تتطلب التعاون الدولي(٤٩).

وللحقيقة ولمجرد التذكرة، فإن وجهة النظر تلك يقدمها اثنان من الشخصيات الأمريكية البارزة التي لها وزنها في مجال العلاقات الدولية، وهما ريتشارد هاس، وتشارلز كوبتشان، وهي تختلف تماما عن طرح المفكرين الأمريكيين بعد نهاية الحرب الباردة (١٩٩٠-١٩٩١) من أفكار عن نهاية التاريخ، وحتمية صدام الحضارات، وعن الغرب مقابل الآخرين West and the rest، وغيرها من مصطلحات وسياسات تعكس الشعور المتنامي بالانفراد بالقوة عالميا، مع غياب منافسين حقيقيين يهددون زعامة الولايات المتحدة للعالم.

تصور آخر، لشكل وتكوين النظام العالمي الجديد طرحه وزير الخارجية المصري الأسبق والأمين العام للجامعة العربية الأسبق السيد عمرو موسي وتمثل في إعادة تنشيط مجموعة ٧٧ للدول النامية ليكون لها اسهامها في هذا النظام العالمي المتوقع(٥٠) (تم تشكيل مجموعة ٧٧ والتي تضم الصين والبرازيل عام ١٩٦٤، وتضم حاليا ١٣٥ دولة، وبات يطلق عليها مجموعة ٧٧ والصين حيث تحظي بدعم الصين منذ تأسيسها، وتعد المجموعة أكبر مجموعة تفاوضية في الأمم المتحدة)(٥١). ويرى هذا التصور أن جدول أعماله المجموعة بعد إعادة تنشيطها ينبغي أن يركز على تطوير النظام متعدد الأطراف، وإعادة تعريف تهديدات السلم والأمن الدوليين، ليشمل تغيرات المناخ والأوبئة، ومراجعة أدوار الوكالات المتخصصة وعلى رأسها "منظمة الصحة العالمية"، والعمل الدؤوب على ألا يتطور الصدام بين الدولتين الكبيرتين، إلى صدام يهدد الاستقرار والسلم والأمن الدوليين ومراجعة دور مجلس الأمن وبعض مواد ميثاق الأمم المتحدة.

٢- العلاقات الأمريكية- الصينية

تجمع الآراء والدراسات على أن جائحة كورونا زادت العلاقات الأمريكية الصينية تدهورا وسوءا. فالولايات المتحدة بقيادة الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب رأت أن ظهور فيروس كوفيد-١٩ في الصين ثم انتشاره من هناك يعد سببا

(ISSN: 2536 - 9555)

وجيها لانتقادها ولومها بل ومطالبتها بتعويضات. وفي الوقت الذي لقبت فيه الولايات المتحدة فيروس كورونا بالفيروس الصيني، تقدمت شركة أمريكية بدعوى قضائية قيمتها عشرون تريليون دولار ضد الحكومة الصينية؛ بدعوى تخليقها فيروس كورونا المستجد وإطلاقه كسلاح بيولوجي، مطالبة بتعويضات عن الخسائر والأضرار التي تسبب فيها الفيروس(٥٢). وقد رد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية على تلك الانتقادات الأمريكية ناصحا المسؤولين الأمريكيين بالتركيز على مشكلاتهم، وبذل قصارى جهدهم لمحاربة الفيروس بدلا من استخدام الحيل لإلقاء اللوم على الآخرين(٥٣).

من جانبها سعت الأدبيات الى تفسير التنافس الواضح بين الولايات المتحدة والصين على رأس هرم النظام الدولي. فقدمت بعض تلك الأدبيات تفسيرا لعلاقة التنافس بين البلدين التي يشوبها التوتر من خلال نظرية تحول القوة Power Transition التي طورها كل من أورجانسكي وكوجلر(٥٤) وتري أن هناك علاقة بين التحولات في ميزان القوة بين الدولة المهيمنة الموجودة على رأس النظام العالمي، والقوة الصاعدة واحتمال وقوع حرب بين هذه القوى (المهيمنة والصاعدة).

وقد ميزت النظرية بين ثلاث مراحل في تطور العلاقة بين الدولة المهيمنة والدول الصاعدة كما يلي(٥٥): **المرحلة الأولى** مرحلة الاستقرار واللا حرب، إذ تظل فجوة القوة كبيرة نسبيا بينهما. وفي هذه المرحلة لا تشكل القوة الصاعدة تهديدا للقوة المهيمنة، علاوة على أن فجوة القوة تكبح جماح القوة الصاعدة وتمنعها من تحدي القوة المهيمنة؛ وعليه فلا حاجة أو دافع للمواجهة بين الجانبين. **المرحلة الثانية** تتسم بتقلص فجوة القوة بين الجانبين، بسبب استمرار تنامي قدرات القوة الصاعدة بمعدلات تفوق مثيلاتها لدي القوة المهيمنة، وفي هذه المرحلة ترتفع احتمالات المواجهة العسكرية بين الجانبين. أما في **المرحلة الثالثة** فإنه ومع التحول في هيكل توزيع القوة العالمي، وتزايد حالة التهديد التي تواجه استقرار وضع الدولة المهيمنة فقد تبادر بتوجيه ضربة استباقية القوة الصاعدة

لإجهاض مشروعها ومنعها من تحقيق أهدافها. ونتيجة للتحولات السابقة نفسها قد يرى متخذ القرار لدي القوة الصاعدة أنه من المناسب المبادرة باستخدام القوة ضد القوة المهيمنة سواء كان ذلك للتعجيل ببناء نظام عالمي جديد يعكس توازنات القوى الجديدة، أو نظرا لاقتناعها بأن القوة المهيمنة تسعي لإجهاض مشروعها قبل أن يكتمل. وفي حالة نجاح القوة الصاعدة في المواجهة فإن ذلك يدشن لبناء نظام عالمي جديدة وهنا تكون قد بدأت المرحلة الثالثة.

وقد أشارت الدراسات إلى أن الصين تمثل القوة المهددة الرئيسية للهيمنة الأمريكية لعدة أسباب، مقارنة مع القوى الصاعدة الأخرى. ذلك أن فجوة القوة تتقلص بين الجانبين بشكل مستمر، مع عدم وجود أية علاقات تحالف بينهما، علاوة على عدم مشاركة الصين في تأسيس النظام الدولي الراهن(٥٦). وقد برهنت جائحة كورونا على أن العلاقات بين البلدين وصلت إلى مستوى عال من عدم الثقة المتبادلة وصلت إلى تبادل الاتهامات بالمسؤولية عن انتشار جائحة كورونا واخفاء معلومات عن نشأة وطبيعة الفيروس في مراحل انتشاره الأولية.

إن نظرة على "دليل استراتيجية الأمن القومي الأميركي الانتقالية"، الذي صدر عن البيت الأبيض في شهر مارس ٢٠٢١ تشير الى أن الصين تشكل مصدر قلق لإدارة الرئيس جو بايدن، كما كان الحال مع الإدارات السابقة عليه. فالتقرير يتهم الصين صراحة بأنها،وفي العديد من المجالات، تسعى إلى الحصول على مزايا غير عادلة، وأن الصينين يتصرفون بقوة وقسر، ويقوضون والقواعد والقيم في صميم نظام دولي مفتوح ومستقر. وأكد التقرير أنه اذا رأت الولايات المتحدة أن السلوك الصيني يهدد بشكل مباشر المصالح والقيم الأمريكية فإن واشنطن سترد على بكين(٥٧).

ولم يتردد التقرير في اتهام بكين بالممارسات التجارية غير العادلة وغير القانونية، والسرقة الإلكترونية، والممارسات الاقتصادية التي تضر بالعمال الأمريكيين، "وتقوض تقدمنا وظهورنا، والسعي إلى تقويض ميزتنا الاستراتيجية وقدرتنا التنافسية الوطنية". ولم يغفل التقرير عن تذكير الصين بأن الولايات

(ISSN: 2536 - 9555)

المتحدة سوف تواصل الدفاع عن الوصول إلى المشاعات العالمية global commons، بما في ذلك حرية حقوق الملاحة والتحليق الجوي، بموجب القانون الدولي(٥٨). في إشارة واضحة الى بحر الصين الجنوبي.

لقد جاءت جائحة كورونا في وقت أعلنت فيه الولايات المتحدة بقيادة الرئيس السابق دونالد ترامب مبدأ "أمريكا أولا" America First، وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠١٩، ندد الرئيس ترامب بالعولمة وأكد إيمانه بالوطنية كعلاج لآفات العالم. فالمستقبل، في رأيه، لا ينتمي إلى العولمة انما للوطنيين. هذه النبرة الانعزالية الجديدة للولايات المتحدة، والتي لا تتناسب مع وضعها باعتبارها القوة الأكبر والمهيمنة في العالم، تناقضت مع خطاب الرئيس الصيني شي جين بينج المؤيد للعولمة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالم، الذي صور فيه الصين كمواطن عالمي مسؤول مكرس لتعزيز التكامل الدولي. حيث تزعم الصين زعامة عالم العولمة الاقتصادية ضد ما تصوره على أنه ممارسات تجارية شرسة(٥٩).

وترى وجهة النظر الأمريكية أن الصين لم تحاول الإطاحة بالنظام العالمي الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٩٤٥، لكنها عملت على الاستفادة من هذا النظام ومحاولة زيادة نفوذها داخله.

وترى الولايات المتحدة أن الصين توسع دورها كمورد ومصدر للعالم، وتزعم في ذات الوقت أنها تحقق الصالح العام العالمي. وكان هذا التوسع سمة مميزة للسياسة الخارجية للرئيس شي جي بين، فالصين تؤكد أنها توفر منافع عامة عالمية من خلال دورها المتنامي في التنمية الدولية، والتجارة العالمية، والتنمية المستدامة، والاستثمار العالمي(٦٠).

لذلك تؤكد الدراسات على ما سبق الإشارة إليه، وهو أن التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين من الممكن ارجاعه إلى عوامل بنيوية، وعلى وجه التحديد التحول في القوة العالمية، والذي أدى إلى خلق حالة من عدم الثقة المتبادلة. فالولايات المتحدة تنظر إلى الصين باعتبارها تهديداً لأسبقيتها في

العالم، في حين تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها تبذل كل جهد ممكن لمنعها من الصعود كقوة عالمية منافسة لها أو تحل محلها(٦١).

وتلخص احدى الدراسات الوضع بقولها أنه من المؤكد هنا أن جائحة كورونا سترسّخ واقعا دوليا جديدا، هو أصلا بصدد التشكل، وتبلورت الكثير من ملامحه منذ عقدين على الأقل وهو رسوخ حالة التعددية القطبية، وأن كل ما سيفعله فيروس كورونا لا يزيد عن تعميق واقع هذه التعددية القطبية في العالم، مع إعطاء مزيد من الفرص لصعود الصين وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية(٦٢).

لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الصين ستحل آليا محل الولايات المتحدة، بل الأرجح أن تظل تلك الأخيرة تتصدر الريادة العالمية لعقود قادمة من الزمن، بالنظر إلى مستوى انتشارها العسكري الواسع برا وبحرا وجوا حول العالم، وامتداد قواعدها العسكرية الضخمة، وتقدم جامعاتها ومراكز بحوثها مقارنة بالدول المنافسة، واعتماد الدولار عملة رئيسية في تبادل الطاقة والتجارة العالمية، لكن ذلك كله لا ينفي أن واشنطن ستلقى منافسة جادة من الصين (خاصة في الجانبين الاقتصادي والتكنولوجي)، وبدرجة أقل من الروس وقوى أخرى صاعدة، مثل الهند والبرازيل وغيرهما(٦٣).

وهذا التحليل الأخير تتفق معه آراء العديد من الخبراء حول العالم كما سبق ذكره. فالنظام العالمي الأمريكي الحالي يرسي قواعده على نظام قواعد «بريتون وودز » والأمم المتحدة وتحالفات صِيغت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن من المرجح في العقود المقبلة، أن تقوم الصين بتهميش الولايات المتحدة في مجالات متعددة. ومع صعودها لاعبا عالميا رئيسيا، ستسعى الصين جاهدة إلى تشكيل نظام عالمي وفقا لرؤيتها(٦٤). وهو ما بدأت فيه الصين منذ سنوات من خلال مبادرة الحزام والطريق، وسلسلة الموانئ البحرية الاستراتيجية الهامة فيما يعرف باسم «عقد اللؤلؤ»(٦٥).

٣- العولمة

من المرجح أن الجدل حول العولمة سوف يستمر في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، فقد كشفت الجائحة عن هشاشة العولمة وتناقضاتها. فانتشار الفيروس

(ISSN: 2536 - 9555)

على نطاق عالمي واسع هو في حد ذاته تجسيد للعولمة، ولكن تعامل الدول مع الفيروس وتداعياته جاء عكس مرتكزات العولمة. فقد تصرفت الدول وفقا لحسابات وطنية، فقامت بإغلاق الحدود فيما بينها، وأوقفت السياحة والسفر، كما توقفت التجارة الدولية بنسبة كبيرة، وبذلك غاب رد فعل عالمي منسق على الجائحة وتداعياتها، بل إن الدول راحت تتنافس فيما بينها للحصول على المستلزمات والمواد الطبية اللازمة للتعامل مع الفيروس(٦٦). وهو الأمر الذي يتناقض مع المقولات والفرضيات التي سبق ذكرها للنظرية الليبرالية. من جانب آخر، كشفت جائحة كورونا عن ضعف التعاون الدولي مع بروز حالة من الأنانية والتمركز حول الذات، الأمر الذي تتحول إلى اتهامات متبادلة بين الدول حتى داخل الاتحاد الواحد مثل دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتعارض مع مفهوم العولمة التي تقتضي الانفتاح والتبادل والتعاون.

ويشير سيتاكانتا ميشرا إلى نسخة جديدة من العولمة في أعقاب جائحة كورونا، في عالم أعيدت عولمته. في نسخة أقل اعتمادا وأقل ثقة في العولمة المفرطة؛ إذ يتطلع المواطنون إلى الحكومات الوطنية من أجل حمايتهم وتوفير الدعم لهم. ومن ناحية أخرى، قد يشهد العالم نزعة حمائية متزايدة ما بعد الجائحة، ناجمة عن الدروس الصعبة التي تلقتها بعض الدول من الجائحة. وستستمر مسيرة العولمة الاقتصادية التي بدأها العالم منذ فترة طويلة لبعض الوقت؛ إذ ترسخت التبعية الاقتصادية بقوة عبر نظام "بريتون وودز" وستظل الممارسات التجارية التابعة لعملية العولمة الحالية مستمرة لبعض الوقت، مع إفساح المجال تدريجيا لترسخ المعايير الجديدة للعولمة(٦٧). وعلى الأرجح فإن نمط التعاون الرسمي بين الدول لن يتراجع، فهناك منظمات دولية ومجموعات اقتصادية لا تسير الا بالتعاون بين الدول والتنسيق فيما بينها، صحيح أن جائحة كورونا كشفت عن نمط تصرف أناني بين الدول (عند الأزمات الحادة بشكل خاص) لكن ذلك لا يعني غياب التعاون أو اختفاء العولمة بين عشية وضحاها.

وهنا يشير بعض الخبراء الاقتصاديين الدوليين[٦٨]، على سبيل المثال إلى مجموعة الدول السبع في قمتها التي عقدت مؤخرا في شهر يونيو٢٠٢١، في كورنوال المطلة على الساحل الجنوبي الغربي لإنجلترا. حيث انتهت بصدور تعهدات في مجالات توفير اللقاحات وجهود التعافي من جائحة كورونا، والتعامل مع أزمة تغيرات المناخ وتعافي كوكب الأرض من العلات البيئية، والتعاون في تعافي الاقتصاد العالمي.

فقد تعهدت الدول الأعضاء في المجموعة بتوفير مليار جرعة من اللقاح للدول النامية. وفي مجال تغيرات المناخ وتعافي الأرض شكلت عودة واشنطن لاتفاقية باريس لتغيرات المناخ الموقعة في عام ٢٠١٥ دعما قويا لجهود المجتمع الدولي في هذا الشأن. وكان من المتوقع أن تقدم القمة المزيد من المساندة لإنجاح قمة الأمم المتحدة للمناخ في جلاسكو هذا العام، ولكنها لم تأت بجديد بشأن التعهدات المالية المعلقة منذ قمة كوبنهاجن لعام ٢٠١٠ لتوفير ١٠٠ مليار دولار توجه للدول النامية، لتمويل مشروعات للتصدي لتغيرات المناخ، خصوصاً في مجالات الطاقة والبنية الأساسية والمياه والزراعة، مع استمرار مساندة التعافي الاقتصادي الدولي حيث تشير توقعات البنك الدولي إلى أن نمو الاقتصاد العالمي سيتراوح بين نسبة ٥.٦% إلى ٦% العام الجاري ٢٠٢١ معوضاً ما خسره العام الماضي.

ثالثا: التغيرات في الجوانب الاقتصادية

سوف نتطرق في جانب التغيرات الاقتصادية السلبية التي تسببت فيها جائحة كورونا إلى: انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات التنمية، والخسائر الضخمة في القطاعات الحيوية للاقتصاد العالمي

١- انكماش الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات التنمية

ألقت جائحة كورونا بظلال ثقيلة وتبعات سلبية على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادات الدول من المتوقع أن تكون طويلة الأمد. فسياسات الحظر والاغلاق التي مرت بها معظم دول العالم والتي وصلت إلى درجات وانواع مختلفة مثل حظر التجول الكلي والجزئي، واغلاق المطارات والموانئ الخ بما يعني حظر

(ISSN: 2536 - 9555)

التبادل التجاري، ضرب الاقتصاد العالمي في مجملة، ناهيك عن أن أولويات اقتصادات الدول تحولت نحو حشد الموارد والطاقات المادية والبشرية المتاحة لمواجهة آثار الجائحة على حساب الأولويات أخري.

وقد ذهبت بعض الدراسات الى مقارنة تأثير الأزمة الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا، مع باقي الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم حديثا؛ مثل الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وأزمة "الكساد الكبير" التي اندلعت خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٣٣). وقد بلغت الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، قرابة ٤ تريليونات دولار، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وبنسبة بلغت ٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في حينه(٦٩).

وفي هذا السياق توقع صندوق النقد الدولي أن يتخطى حجم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا حجم الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، حيث صرحت المديرة العامة للصندوق كريستينا جورجيفا بأن الاقتصاد العالمي يصاب بحالة من الشلل، ونحن الآن في حالة ركود. إنها أسوأ من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨(٧٠).

ويصف تحليل صادر عن البنك الدولي آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي بقوله "وجَّهت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ضربة موجعة إلى اقتصاد عالمي يعاني بالفعل من الهشاشة. ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية للجائحة لن يتضح قبل مرور بعض الوقت، فإن الخسائر في هذين المجالين ستكون كبيرة. وتجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الاقتصاد الكلي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عرضة لاضطرابات اقتصادية ومالية، وقد يحد هذا من قدرة وفعالية المساندة على صعيد السياسات في وقت تشتد فيه الحاجة إليه. وحتى مع وجود مساندة السياسات، فمن المتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد، وهو ما خلصنا إليه في أحدث تحليلاتنا"(٧١).

لقد جاءت تأثيرات جائحة كورونا كارثية ومدمرة على معظم قطاعات الاقتصاد، حيث ساهمت في انخفاض أسعار النفط إلى أقل من ٣٠ دولارا للبرميل في منتصف مارس ٢٠٢٠، مما يعني أنا الأسعار انخفضت بأكثر من ٥٠% عن سعرها قبل نحو عام؛ حيث كانت الأسعار تبلغ حوالي ٦٦ دولار للبرميل، ويعد ذلك أكبر تراجع في أسعار النفط منذ حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١). ويعكس انهيار أسعار النفط حقيقة التداخل بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية ذات الصلة بالجائحة(٧٢).

وبالإضافة إلى التدهور في أسعار النفط، فقد انهارت أسواق المال بسبب الجائحة، كما تضررت قطاعات حيوية مثل التصنيع والسفر والسياحة والنقل الجوي وغيرها بقوة وصار أقصى الطموح هو تماسك تلك الصناعات والمؤسسات وعدم انهيارها بسبب توقفها عن العمل المعتاد لها. كما أن المخصصات المالية التي رصدتها دول العالم للتخفيف من التبعات السلبية للجائحة على المؤسسات والشركات والفئات الاجتماعية الأكثر تضررا مثلت أعباء إضافية على ميزانيات الدول.

من جانبه أكد البنك الدولي أنه "وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي ينمو مجددا بعد انكماشه بنسبة ٤.٣% في ٢٠٢٠، فإن الجائحة تسببت في خسائر فادحة من الوفيات والإصابات المرضية، ودفعت بالملايين نحو هوة الفقر، وربما تقلص النشاط الاقتصادي والدخل لفترة طويلة. وتتمثل قمة الأولويات على صعيد السياسات في الأمد القريب في السيطرة على انتشار الفيروس وضمان سرعة توزيع اللقاحات على نطاق واسع"(٧٣).

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن التوقعات القريبة الأجل ما زالت تتصف بعدم اليقين، ويوضح سيناريو سوء الأوضاع، الذي يتضمن استمرار ارتفاع معدل الإصابات والتأخر في توزيع اللقاحات أو ربما ظهور سلالات جديدة متحورة من فيروس، إلى احتمال تقييد النمو العالمي عند ١.٦% في ٢٠٢١. في الوقت ذاته، يشير سيناريو تحسن الأوضاع، الذي ينطوي على النجاح في السيطرة على

(ISSN: 2536 - 9555)

الجائحة وتسارع عملية توزيع اللقاحات، إلى أن النمو العالمي قد تتسارع وتيرته بمعدل يصل إلى ٥%. وفي الاقتصادات المتقدمة، تعثر الانتعاش الناشئ في الربع الثالث عقب ارتفاع الإصابات مجددا، مما يشير إلى بطء التعافي ومواجهة كثير من التحديات. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ٣.٥% في ٢٠٢١، بعد انكماشه بمعدل يُتوقع أن يبلغ ٣.٦% في ٢٠٢٠. وفي منطقة اليورو، من المنتظر أن ينمو الناتج ٣.٦% في العام الجاري، بعد انخفاضه ٧.٤% في ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن ينمو النشاط في اليابان، التي شهدت انكماشا بنسبة ٥.٣% في السنة التي انتهت للتو، بمعدل ٢.٥% في ٢٠٢١[٧٤].

وبدلا من أن يقدم البنك الدولي مساعدات لرفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، والحد من الفقر وتعزيز الرخاء لدول العالم، رصد مبالغ ضخمة للحد من أضرار جائحة كورونا. فقد اتاحت مجموعة البنك الدولي (خمس مؤسسات) ما يصل إلى ١٦٠ مليار دولار على مدى ١٥ شهرا تنتهي في يونيو ٢٠٢١ لمساعدة أكثر من ١٠٠ بلد على حماية الفئات الفقيرة والمحرومة، ومساندة الشركات، وتعزيز التعافي الاقتصادي. ويشمل ذلك ٥٠ مليار دولار من الموارد الجديدة للمؤسسة الدولية للتنمية من خلال المنح والقروض الميسرة للغاية و١٢ مليار دولار للبلدان النامية لتمويل شراء لقاحات كورونا وتوزيعها[٧٥].

والحقيقة أن ما جاء على موقع البنك الدولي عن الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا خلال استعراض حصاد عام ٢٠٢٠ يوضح حجم تلك الخسائر حيث يقول التقرير "على مدار الاثني عشر شهرا الماضية، ألحقت جائحة كورونا أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجا، وتُنذِر الآن بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر. فبعد عقود من التقدم المطرد في الحد من أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من ١.٩٠ دولار للفرد في اليوم، سيكون هذا العام إيذانا بأول انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المدقع في جيل كامل"[٧٦].

ويضيف التقرير أن الجائحة أفضت إلى سقوط ٨٨ مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع عام ٢٠٢٠، وهو مجرد قراءة أولية. وفي سيناريو أسوأ الأحوال، فإن هذا العدد قد يرتفع إلى ١١٥ مليوناً. وتوقعت مجموعة البنك الدولي أن تكون أكبر شريحة من "الفقراء الجدد" في جنوب آسيا، تليها مباشرة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ووفقا للتقرير فإن كثيرا من هؤلاء الفقراء الجدد يشتغلون في قطاعات الخدمات غير الرسمية، والإنشاءات، والصناعات التحويلية، وهي القطاعات التي تأثَر فيها النشاط الاقتصادي بشدة أكثر من غيرها، بسبب الإغلاقات العامة والقيود على الحركة(٧٧).

من جانبها توقعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا أن يفقد العالم مبلغ ٢١ تريليون دولار حتى عام ٢٠٢٢بسبب الجائحة. كما توقعت أن يظل دخل الفرد أقل من المستويات التي كان عليها قبل الجائحة(٧٨).

٢- خسائر ضخمة في القطاعات الحيوية للاقتصاد العالمي

كما سبق ذكره، أثرت جائحة كورونا على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي بشكل سلبي واضح، خاصة في ظل الترابط الواضح في الاقتصادات والاعتماد المتبادل بين الدول. ويمكن رصد خسائر ضخمة في العديد من القطاعات الحيوية للاقتصاد الدولي كما يلي(٧٩):

١- فقدان الوظائف وارتفاع معدلات البطالة عالميا: فمقارنة بين عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ ارتفعت نسبة البطالة في الولايات المتحدة من ٣.٧% إلى ٨.٩ %، وفي إيطاليا من ٩.٩% الى ١١%، وفي البرازيل من ١١.٩ %إلى ١٣.٤ %، وفي اليابان من ٢.٤% إلى ٣.٣ %.

٢- معاناة معظم دول العالم من الكساد الاقتصادي: وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد العالمي تقلص بنسبة ٤.٤% في عام ٢٠٢٠. وكان الاقتصاد الوحيد الذي حقق نموا هو الاقتصاد الصيني بمعدل ٢.٣%.

٣- تراجع واضح في قطاع السياحة عالميا: فقد تضررت دول العالم السياحية بشكل كبير جدا في عام ٢٠٢٠ وتأثرت بشكل خاص دول مثل فرنسا وأسبانيا

(ISSN: 2536 - 9555)

وتايلاند والولايات المتحدة وإيطاليا واليونان وغيرها الكثير من دول العالم. وقد توقعت بعض التحليلات الاقتصادية أن تخسر شركات الطيران في جميع أنحاء العالم ١١٣ مليار دولار من الإيرادات سنة ٢٠٢٠، ففي ذروة تفشي المرض تم إلغاء ٧٠% من الرحلات المجدولة في الصين ثم توقف السفر الدولي من منتصف شهر مارس ٢٠٢٠، حيث قدر مجلس السياحة والسفر العالمين، انخفاض السفر العالمي بنسبة ٢٥% على الأقل سنة٢٠٢٠[٨٠]. ورغم وجود بعض التفاؤل بخصوص تحسن الأوضاع في عام ٢٠٢١، فإن المراقبين يرون أن حركة السفر والسياحة الدوليين، لن يعودا الى سابق عهدهما، كما كانا عليه قبل جائحة كورونا، إلا بحلول عام ٢٠٢٥.

٤- تلقى قطاع الفنادق عالميا ضربة قوية: فتم فقدان ملايين الوظائف في القطاع، كما أفلست الكثير من الشركات العاملة في هذا المجال المرتبط بالسفر والتنقل.

٥- شركات الأدوية العالمية ضمن الرابحين: ارتفعت حصص الشركات التي تقوم بتصنيع اللقاحات خاصة أن الدول الكبرى وبعض الدول النامية عملت على تخصيص موارد مالية كبيرة لإنتاج اللقاحات ومن أبرز شركات الأدوية العالمية التي تقوم بتصنيع اللقاحات كل من: موديرنا Moderna، نوفافاكس Novavax، استرازينكا AstraZeneca، فايزرPfizer. ومن المتوقع أن تحقق نلك الشركات أرباحا ضخمة في عام ٢٠٢١، ما سوف يزيد من اقبال المستثمرين على الاستثمار فيها.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى تأثير انتشار جائحة كورنا على الاقتصاد العالمي، موضحة أنه كما هو فيروس كورونا معد على المستوى الصحي للأفراد، فقد كان معد اقتصاديا بين البلدان؛ حيث تأثرت اقتصاداتها على عبر قنوات التأثير المتبادل وتتمثل تلك القنوات فيما يلي[٨١]:

- **التبادل التجاري:** حيث أثرت الجائحة من خلال عرقلة الإمداد وتعطيل سلاسل التوريد إلى إعاقة الإنتاج وإضعاف الطلب والعرض العالميين، ما أدى إلى خفض الطلب على الطاقة.
- **الترابط المالي:** وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية، التي شهدت انهيارات وتراجعات منذ اندلاع الأزمة المالية العالية عام ٢٠٠٨، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.
- **السياحة والنقل:** أثرت الجائحة على العرض والطلب العالميين؛ من خلال توقف الرحلات وغلق العديد من المطارات حول العالم، كما سبق الإشارة اليه.

أما على مستوى الاقتصاد المحلي للدول فقد أثرت جائحة كورونا من خلال ثلاث قنوات[٨٢]:

- **إعاقة النشاط الاقتصادي:** وذلك بسبب تعطل الإنتاج، والخدمات، والمواصلات، والنقل، والسياحة والتسوق.
- **تكاليف التصدي للجائحة ومحاولة احتوائها:** ومنها اجراءات الوقاية الاحترازية لقطاعات الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة.
- **ضعف الثقة في التعاملات:** فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى إحجام المستثمرين والأفراد عن الاستثمار والإنفاق والسياحة.

الخاتمة

أفقدت جائحة كورونا العالم توازنه، وأثرت في كافة مناحي الحياة البشرية، وكشفت عن ضعف آليات المواجهة العالمية لمثل هذه الأزمات. وإذا كانت جائحة كورونا قد استدعت المقارنة مع بعض الأزمات المالية والتغيرات العالمية مثل الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والحرب العالمية الثانية، ونهاية الحرب الباردة الخ إلا أنها كانت أعظم تأثيرا ووقعا من كل ما سبقها باعتراف

(ISSN: 2536 - 9555)

المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية والصحية أيضا. علما أن الصورة الكاملة لتأثير الجائحة لن تتضح إلا خلال السنوات القادمة.

ورغم أن التهديد الذي سببه فيروس كورونا للأمن القومي والأمن العالمي معا جاء وفقا لمفهوم الأمن الواسع الذي تبنته النظرية الليبرالية، لكن اتضح أن السلوك الفعلي للدول خلال الجائحة قد توافق مع مقولات ومبادئ النظرية الواقعية التي تبنت المفهوم الضيق للأمن. وهو ما يشير إلى أن سعي الدول لتحقيق مصالحها القومية، قد تغلب على منطق التعاون لتحقيق مصالح مشتركة أو المصلحة العالمية. وقد خلصت الدراسة الى أن جائحة كورونا برهنت على عدم وجود حد فاصل قاطع بين المقولات النظرية والسلوك العملي التي نادت بها النظرية الواقعية، وتلك التي تخص النظرية الليبرالية على الساحة الدولية؛ ذلك أن الأمر يعتمد على نوعية القضية المطروحة على الساحة الدولية وتوقيتها ودرجة شدتها ومصالح الدول إزاء كل ذلك، هو ما سيدفع الدول إلى الأخذ بما يناسبها من نظريات وسلوك يحقق مصالحها.

إن التهديد الذي سببه فيروس كورونا للأمن القومي والأمن العالمي معا (وفقا لمفهوم الأمن الواسع)، يدفع بقوة نحو إدراج ملفات الأوبئة وتغير المناخ، والانفجار السكاني، وموضوع صراع الحضارات، باعتبارها تعد رسمياً تهديداً للأمن والسلم الدوليين. كما يشجع في الوقت ذاته على أن تشارك الدول النامية في النظام العالمي الجديد الآخذ في التشكل منذ قرابة عقدين وجاءت جائحة كورونا لتسرع من وتيرة تشكله.

وقد أكدت جائحة كورونا على رسوخ حالة التعددية القطبية، وما فعله فيروس كورونا لا يزيد عن تعميق واقع هذه التعددية القطبية في العالم، مع إعطاء مزيد من الفرص لصعود الصين لتأخذ مكانة أكبر عالميا خاصة مع تميزها وتفوقها التجاري والتكنولوجي، وتراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في هذين الجانبين لكنها لا تزال تحتفظ بجوانب هامة من القوة الناعمة، علاوة على أن تفوقها العسكري لا ينكره أحد مع انتشار عسكري هائل حول العالم يعزز من قوتها

العسكرية. وعليه ستظل الولايات المتحدة قطبا مؤثرا خلال العقود القادمة. لكن ذلك كله لا ينفي أن واشنطن ستلقى منافسة جادة من الصين وبدرجة أقل من روسيا وقوى أخرى صاعدة، مثل الهند والبرازيل وغيرهما مما يؤكد على تشكل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

مراجع وهوامش البحث:

(١) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١) ص ١٧.

(٢) أميرة السيد حسن صديق، جائحة كوفيد-١٩ والعلاقات الدولية بين الصراع والتعاون، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٦٧، على الرابط: https://bit.ly/3CXYhTN

(3) Lawrence Wright, "How Pandemics Wreak Havoc—and Open Minds", The New Yorker, July 20, 2020, available at: https://bit.ly/3hWScP4.

(٤) "هل سيأخذ اختفاء فيروس كورونا نفس منحى اندثار فيروس الإنفلونزا الإسبانية؟"، موقع فرانس ٢٤، ١٧ أبريل ٢٠٢٠،على الرابط: https://bit.ly/3yhAnjh

(٥) حول أهم مبادئ ومقولات النظرية الواقعية أنظر:
Hans j. Morgenthau, "Six Principles of Political Realism, in Phil Williams", Donald M. Goldstein, Jay M. Shafritz (eds.), Classic Readings of International Relations (New York: Harcourt Brace College Publishers, 1994) pp.34-38.

(٦) مصطفى علوى سيف، "مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، في هدى ميتكيس، السيد صدقى عابدين (محرران)، قضايا الأمن في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، ٢٠٠٤) ص٤.

(٧) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٨) شادي عبد الوهاب منصور، "المقاربة الواقعية لصراعات الدول في زمن الأوبئة"، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد ٢٢١، يوليو ٢٠٢٠، ص ٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٩) علاء عبد الحفيظ محمد، المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجا (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤) ص٣٧.

(١٠) للمزيد من التفاصيل أنظر: المرجع السابق، ص ص ٣٨-٤١.

(11) Helga Haftndorn," The Security Puzzle: Theory-building and Discipline Building in International Security", International Security Quarterly 35,no.1,1991, pp.12-15.

(١٢) أسامة فاروق مخيمر، دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة: دراسة حالة البوسنة والهرسك، رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية السياسة والاقتصاد جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ص، ٤٨-٤٩.

(١٣) سكوت بورتشيل أندرو لينكليتر (وآخرون)، ترجمة محمد صفار، نظريات العلاقات الدولية، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد ٢٢٠٢ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤) ص ٩١.

(١٤) علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سابق، ص ٤٧.

(١٥) سكوت بورتشيل أندرو لينكليتر (وآخرون)، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(16) Scott Burchill and Andrew Linklater, Theories of International Relations (New York: Macmillan Press LTD, 1996) pp.242-243.

(١٧) علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سابق، ص ٤٨.

(١٨) أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق، ص ٤٩.

(١٩) سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨) ص ص ٧٥- ٧٦.

(٢٠) حسنين توفيق إبراهيم، التداعيات السياسية لجائحة "كوفيد-١٩": قضايا وتساؤلات، كراسات استراتيجية، العدد ٣٠٧، المجلد الثامن والعشرون، ديسمبر ٢٠١٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ٦.

(٢١) شادي عبد الوهاب منصور، مرجع سابق، ص٩.

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) عمرو موسي، "وماذا بعد؟" صحيفة الشرق الأوسط، ١٦ أبريل ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3yF2MzN

(٢٤) شادي عبد الوهاب منصور، مرجع سابق، ص ٩.

(٢٥) الأمم المتحدة، "الأمين العام محذرا: فيروس كورونا يهدد السلام والأمن العالميين"، ١٠ أبريل ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3AIETIb

(٢٦) الأمم المتحدة، "كوفيد-١٩: الأمين العام يوجه نداء لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم والتركيز "على المعركة الحقيقية في حياتنا"، ٢٣ مارس ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3xzMPtj.

(٢٧) سيتاكانتا ميشرا، ترجمة ريهام صلاح خفاجي، النظام العالمي ما بعد الجائحة تسعة مؤشرات، مشروع مكتبة الإسكندرية للترجمة الإصدار٨ (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢١) ص٣٧.

(٢٨) جيمس ستافريديس، "محاربة الأوبئة من مهمات الجيوش"، صحيفة الشرق الأوسط، ١٠ فبراير ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3iznL1y

(٢٩) المرجع السابق، ٣٨.

(٣٠) "ترامب: نواجه عدوا غير مرئي.. ونتائج مبشرة لعلاج كورونا"، موقع سكاي نيوز عربية، ٤ أبريل ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/37wWGWg

(٣١) "ماكرون: نحن في حالة حرب وسنتخذ إجراءات صارمة لمكافحة فيروس كورونا المستجد"، موقع روسيا اليوم، ١٦ مارس ٢٠٢٠ على الرابط: https://bit.ly/3s2o1Ju

(٣٢) "فيروس كورونا: البحرية الأميركية تقيل قبطان حاملة الطائرات الذي أثار القلق"، موقع بي بي سي، في ٣ أبريل ٢٠٢٠، على الرابط: https://bbc.in/3xDVMlj

(٣٣) "ثلث أفراد طاقم حاملة الطائرات الفرنسية "شارل ديغول" مصابون بفيروس كورونا"، موقع فرانس ٢٤، ١٥ في أبريل ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3fU392h

(٣٤) "حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديغول تعود قريباً إلى شرق المتوسط"، موقع فرانس ٢٤، ١٣ يناير ٢٠٢١، على الرابط: https://bit.ly/3izdKBq

(٣٥) سيد أحمد قوجيلي، جيوش وجراثيم: الأوبئة وأثرها في الفاعلية العسكرية، سلسلة أوراق استراتيجية رقم ٣ (قطر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، ١٧ مارس ٢٠٢١) ص١.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٤.

(٣٧) جيمس ستافريديس، مرجع سابق.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٣٨) شادي عبدالوهاب منصور، ما هي مهام وأدوار الجيوش في أزمنة الأوبئة؟، سلسلة دراسات خاصة العدد ٧ (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٦ مايو ٢٠٢٠)، ص ص ٩-١٤.

(٣٩) سيتاكانتا ميشرا، مرجع سابق، ص١٨.

(٤٠) حول هيكل النظام الدولي وأنواع القطبية الدولية أنظر:
Donald M. Goldstein, Jay M. Shafritz ,op.cit., pp. 57- 79.

(٤١) وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٣٦، ص٨.

(٤٢) عبد المنعم سعيد، ماذا فعل «كوفيد» بالدنيا؟، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٨ يوليو ٢٠٢١، على الرابط: https://bit.ly/2XnAigl

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) عمرو موسي، في قبضة «كورونا»، صحيفة الشرق الأوسط، ٧ يناير ٢٠٢١، على الرابط: https://bit.ly/2Udb0jH

(٤٥) المرجع السابق.

(٤٦) المرجع السابق.

(٤٧) المرجع السابق.

(48) Richard Haass, Charles A. Kupchan," A Concert of Powers for a Global Era", Project Syndicate, 25 March 2021, available at: https://bit.ly/3jWvlmj.

(49) Ibid.

(٥٠) عمرو موسي، "أليس الوقت مناسباً لـ«عدم انحياز» جديد؟"، صحيفة الشرق الأوسط، ٨ مايو ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3se6HRT

(٥١) الأمم المتحدة، "فلسطين مختتمة فترة رئاستها لمجموعة ال٧٧ والصين: "ناضلنا في سبيل حقوق ومبادئ ومصالح شعوب لطالما دافعت عن حقوقنا"، ١٥ يناير ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3yM1ROj

(٥٢) سيتاكانتا ميشرا، مرجع سابق، ص٢٠.

(53)"China Mounts Aggressive Defense to Calls for Coronavirus Compensation", The New York Times, 28 April 2020, available at: https://nyti.ms/3xIuhXX.

(54) Abramo F. K. Organski, Jacek Kugle, The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1980).

(٥٥) محمد فايز فرحات، الصراع الأمريكي الصيني قراءة في ضوء نظريات العلاقات الدولية، سلسلة اتجاهات استراتيجية (٤) (أبوظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، مايو ٢٠٢١) ص ١٣.

(٥٦) المرجع السابق، ص ١٥.

(57) Interim National Security Strategic Guidance, (Washington: The White House, March 2021), available at: https://bit.ly/3skaTQa.

(58) Ibid.

(59) Riham Bahi, "The geopolitics of COVID-19: US-China rivalry and the imminent Kindleberger trap", Review of Economics and Political Science, Vol. 6 No. 1, 2021, p.79. Available at: https://www.emerald.com/insight/2631-3561.htm.

(60) Ibid., p.79.

(61) Ibid., p.81.

(٦٢) رفيق عبد السلام، "عالم ما بعد كورونا الى أين"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، ١٣ أبريل ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/2UkgXLS

(٦٣) المرجع السابق.

(٦٤) سيتاكانتا ميشرا، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٣.

(٦٥) محمد فايز فرحات، "أزمة "كوفيد-١٩" بين الولايات المتحدة والصين: المخاطر والتداعيات المحتملة"، مركز الإمارات للسياسات، ١٣ مايو ٢٠٢٠، متاح على الرابط، https://bit.ly/3k9je6D

(٦٦) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق.

(٦٧) سيتاكانتا ميشرا، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٦٨) محمود محي الدين، "عن إصلاح مسارات التعافي المعوجة" صحيفة الشرق الأوسط، ١٦ يونيو ٢٠٢١، على الرابط: https://bit.ly/3xNmkAM

(٦٩) على صلاح، "ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا"، دراسات خاصة، العدد ٤، ١٣ أبريل ٢٠٢٠ (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة) .

(٧٠) المرجع السابق.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٧١) دانا فوريسك، "جائحة كورونا ستخلِّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم"، مدونات البنك الدولي، في ٦ أغسطس ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3Ak6FdV

(٧٢) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ٧.

(٧٣) "الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة ٤% عام ٢٠٢١؛ وتوزيع اللقاح والاستثمار أساسيان لمواصلة التعافي"، البنك الدولي، ١ مايو ٢٠٢١على الرابط: https://bit.ly/3rSlYaS

(٧٤) المرجع السابق.

(٧٥) المرجع السابق.

(٧٦) "استعراض حصاد عام ٢٠٢٠: تأثير فيروس كورونا المستجد في ١٢ شكلاً بيانياً"، البنك الدولي، ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3fvxiEE

(٧٧) المرجع السابق.

(٧٨) "مديرة صندوق النقد الدولي لـ CNBC عربية: نتوقع من الآن وحتى ٢٠٢٢ أن يفقد العالم ٢١ تريليون دولار بسبب الجائحة"، موقع CNBC عربية، ٧ أبريل ٢٠٢١، على الرابط: https://bit.ly/3jkGtsO

(79) "Coronavirus: How the pandemic has changed the world economy", BBC News, 24 January 2021, at: https://bbc.in/3irhnJw.

(٨٠) غبولي أحمد، توايتية الطاهر، "دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على الاقتصاد العالمي: الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٢٠"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد ٢٠ العدد الخاص حول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر ٢٠٢٠، ص١٣٨.

(٨١) المرجع السابق، ص١٣٥.

(٨٢) المرجع السابق، ص ص ١٣٥- ١٣٦.